مع بعض دول اوروبا الشرقية، كالمجر وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا، وتستعد بولونيا ويوغسلافيا لاعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل خلال العام الحالي.

ويحق هنا السؤال: اذا كان القرار الرقم ٣٣٧٩ حصل، في العام ١٩٧٥، على ٧٣ صوتاً، مقابل ٣٥، وامتناع ٣٢ دولة عن التصويت، فانه، في ظروف التحرك الصهيوني الحالي ونشاط اسرائيل لاستعادة زمام المبادرة وحصولها على وعود من جانب بعض الدول وبرلماناتها بالعمل على الغاء القرار، كما حصل من قبل البرلمان الاسترالي، فانه قد لا يحوز على الاغلبية المطلوبة في الظروف الدولية الراهنة، خصوصاً في ظل غياب تحرك عربي جماعي وخطة مشتركة وفاعلة على النطاق الدبلوماسي؟

ان «اعادة التصويت»، أو التصويت على مقترح جديد بالغاء القرار، أو باعتبار الصهيونية «حركة التحرر للشعب اليهودي» و«حركة انسانية»، كما تسعى الى ذلك الصهيونية واسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، وليس باعتبارها «شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري»، كما قررت الجمعية العامة قبل عقد ونصف العقد من الزمان، يشكّل سابقة قانونية خطرة بالنسبة الى الامم المتحدة، وجمعيتها العامة، وميثاقها، واهانة للمجتمع الدولي، حيث لم يحدث ان أصدرت الامم المتحدة قراراً، ثمّ قامت بنقضه، أو عدلت عنه، أو ألغته. كما يشكّل مثل هذا القرار (لو اتخذ فعلاً) هزيمة للعرب على المستويين، النظري والعملي. فالنصر الذي حققوه في الأمم المتحدة بدمغ الصهيونية بالعنصرية ينتهي الى تراجع ونكوص في حالة الغائه؛ والتأييد الذي حصلوا عليه باقناع العالم وأغلبية الدول الأعضاء في الامم المتحدة بحقيقة الصهيونية العنصرية ومخاطرها على الصعيد النظري (الفكري) وعلى الصعيد العملي (الممارسة)، لم يستطيعوا الحفاظ عليه، وهو، باختصار، تقهقر كبير في حقل من حقول الصراع، سبق وان استطاع العرب ان يحرزوا فيه نجاحاً غير قليل.

أيكفي القول ان اندلاع الانتفاضة الباسلة والاعتراف الدولي من جانب حوالى مئة دولة باعلان استقلال دولة فلسطين اعترافاً قانونياً كاملاً *De Jure* كفيل بتقدم القضية الفلسطينية، خصوصاً في ظل السياسة العقلانية المرنة والخطة الهجومية السلمية التي تقودها م.ت.ف.؟

ان الانتفاضة بالقدر الذي شكّلت فيه رافعة جديدة وهامّة للنضال والحق الفلسطينيين على المستوى الدولي، كاسبة المزيد من العطف والتأييد في أوساط واسعة من الرأي العام، لكنها، من جهة أخرى، استنفرت الحركة الصهيونية العالمية التي بدأت تتحرك، على نحو جديد، لاحتوائها واحباطها، من طريق مؤامرة دولية كبرى، بعد ان فشلت في محاولات كسر شوكتها والقضاء عليها بأساليب الارهاب والقمع.

ويعتبر احد أركان المؤامرة التي تستهدف دعم المشروع الصهيوني، من جهة، وتقويض الانتفاضة، من جهة أخرى، كمهمة مباشرة هو هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، والاستيطان في الاراضي العربية المحتلة، خصوصاً بعد وضعهم أمام خيار وحيد بسدّ أبواب الهجرة بوجههم الى الولايات المتحدة الاميركية، وغلق المحطات الاوروبية الوسيطة (فيينا وروما)، ممّا يعني رفد اسرائيل بعنصر بشري طالما ظلّت بحاجة اليه.

ان استمرار الانتفاضة، ورفض اسرائيل الاستجابة لارادة المجتمع الدولي، وخصوصاً لقرارات مجلس الأمن الدولي ٦٠٥ و٦٠٧ و٦٠٨ (الصادرة في ٢٢ كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٨٧ و٥ كانون الثاني ـ يناير، و١٤ شباط ـ فبراير، ١٩٨٨، على التوالي) والتي تؤكد كون الاراضي التي تحتلها اسرائيل هي أراض فلسطينية، يضع الصهيونية وممارساتها في قفص الاتهام الدولي، باعتبارها